التحديات والرهانات، والرؤى المستقبلية للتراث الحضاري في ليبيا "المادي وغير المادي"

أ.د ماهر عبد الغني دعوب

بقسم التاريخ، جامعة المرقب

الملخص:

ليبيا جغرافية شاسعة. وبلدٌ مكوّن من نسيج اجتماعي متنوع، ومتعدد. الأمر الـــذي جعـل آثاره ومخلفاته التراثيـــة متعـــددة، ومتناغمـــة مـــع بعضها، فمكـوّن التبو، والطوارق، والأمازيغ، والعرب المحليين القدامى كلهم كوّنوا حضارات محلية ضاربة جذورها في العمق، ثم توالى على البلاد الوافدون. كل ذلك جعل من التراث الحضاري مزيجًا فسيفسائيًا من الإرث التاريخي، فساحل ليبيا وصحراؤها مغمورين بالآثار وبالتراث المادي واللامادي، والمدن التراثية التاريخية التي تشهد لهؤلاء الأقوام بالحضور في المشهد الحضاري الليبي.

ونحن في هذه الدراسة لا نريد أن نستعرض كل محطات الآثار المادية واللامادية والإرث الثقافي المسجل والمثبت. فثمة دراسات علمية، وأدلة بيبليوغرافية معدّة لذلك بقدر ما نريد أن نركز على ما ورد في المحور الخامس: بالتحديات والرهانات والرؤى المستقبلية للتراث الحضاري في بلدي ليبيا، السبب الرئيس الذي جعلني أهتم بهذا الموضوع.

تتجلى إشكالية الدراسة في هوية هذا التراث متعدد الألوان والأشكال. هل نؤصله على أنه تراث ذو بعد محلي، أم نجعله تراثًا ذا بعد إثنيّ يحمل نفسا استعمارياً يعترف بسيطرة الآخر الوافد وسيادته ومن هنا أضحى التحدي والتهديد للموروث الحضاري مستمراً. وهو ما ستحاول هذه الدراسة تسليط الضوء عليه.

أهداف الدراسة: حصر جلّ التحديات التي تُعانيها الآثار "المادية واللامادية" والتراث الحضاري في ليبيا.

حاول الباحث أن يقسم دراسته إلى مقدمة ومبحثين، وخاتمة وتوصيات والمصادر والمراجع. اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي الإحصائي الوصفي مستخدما الباحث أسلوب التحليل للوصول إلى نتائج علمية مرضية.

Summary:

Libya has a vast geography. A country made up of a diverse and diverse social fabric. Which made its heritage effects and remnants multiple and harmonious with each other. The Tebu, Tuareg, Berbers, and ancient local Arabs all formed local civilizations with deep roots, and then newcomers came to the country. All of this has made the cultural heritage a mosaic of historical heritage. The coast and desert of Libya are immersed in antiquities, tangible and intangible heritage, and historical heritage cities that attest to the presence of these peoples in the Libyan cultural scene.

In this study, we do not want to review all the stations of material and intangible antiquities and recorded and proven cultural heritage. There are scientific studies and bibliographic evidence prepared for this, as much as we want to focus on what is stated in the fifth axis: The challenges, stakes, and future visions of the cultural heritage in my country, Libya, are the main reason that made me interested in this topic.

The problem of the study lies in the identity of this heritage of many colors and shapes. Do we root it as a heritage with a local dimension, or do we make it a heritage with an ethnic dimension that carries a colonial spirit that recognizes the control and sovereignty of the newcomer, and from here the challenge and threat to the cultural heritage has become continuous? This is what this study will attempt to shed light on. The objectives of the study are to identify most of the challenges

facing the “tangible and intangible” antiquities and cultural heritage in Libya.

The researcher tried to divide his study into an introduction, two sections, a conclusion, recommendations, sources, and references. The study followed the inductive, descriptive statistical approach, using the researcher as an analysis method to reach satisfactory scientific results.

المقدمة:

ليبيا جغرافية شاسعة. وبلد مترامي الأطراف. ساحله قرابة الألفي كم. له عمق في الصحراء يصل إلى بلدان جنوب الصحراء الأفريقية. وبلدٌ مكوّن من نسيج اجتماعي متنوع، ومتعدد. الأمر الذي جعل آثاره ومخلفاته التراثية متعددة، ومتناغمة مع بعضها، فمكوّن التبو، والطوارق، والأمازيغ، والعرب المحليين القدامى كلهم كوّنوا حضارات محليــة ضاربة جذورها في العمق، ثم توالى على البـــلاد الـــوافدون مــن فنيقين، ورومان، ووندال، وبيزنطيين، وعـــرب مسلمون وأعـــراب بـــدو، وإســـبان قوط، وأتراك عثمانيون، وقرمانليون، واستعمار إيطالي وبريطاني، وفرنسي وأمريكي. كل ذلك جعل من التراث الحضاري مزيجاً فسيفسائياً من الإرث التاريخي، فساحل ليبيا وصحراؤها مغمورة بالآثار وبالتراث المادية واللامادية، والمدن التراثية التاريخية التي تشهد لهؤلاء الأقوام بالحضور في المشهد الحضاري الليبي.

ونحن في هذه الدراسة لا نريد أن نستعرض كل محطات الآثار المادي واللامادي والإرث الثقافي المسجل والمثبت. فثمة دراسات علمية، وأدلة بيبليوغرافية معدّة لذلك بقدر ما نريد أن نركز على ما ورد في المحور الثاني الفقرة الرابعة من مطوية هذا المؤتمر، وهو محور يعنى: بالتحديات والرهانات والرؤى المستقبلية للتراث الحضاري في بلدي ليبيا، السبب الرئيس الذي جعلني اهتم بهذا الموضوع.

إشكالية الدراسة: تتجلى إشكالية الدراسة في هوية هذا التراث متعدد الألوان والأشكال. هل نؤصله على أنه تراث ذو بعد محلي، أم نجعله تراثاً ذا بعد اثنيّ يحمل نفسا استعمارياً يعترف بسيطرة الآخر الوافد وسيادته؟ فالاحتلال الإيطالي عام 1911م مثلا حينما سيطر على البلاد استخدم الآثار استخداما غير علمي وتعامل مع الآثار واللّقى الأثرية معاملة استدعي فيها التاريخ،" فاستخدم كل ما عثر عليه من دون أي تردد لأغراض الدعاية المغرضة ليبرهن على ملكيته السابقة للمنطقة وشرعنة وجوده فيها" (انظر: د. الهدار: الأضرار، ص15) لذلك فليس من الغريب أن نجد بعض التردد في الرأي في ليبيا فيما يخص هذه الآثار، فهل هي استحقاق وطني يجب أن يحتفي به ويثمّن؟ أم هو رمز لاستعمار أجنبي محتل؟ وحين قدوم ثورة 1969م بقيادة الراحل معمر القذافي أخذت تبحث لنفسها عن هوية وطنية مستمدّة من خارج حدودها, فاتجهت بداية نحو القومية العربية، ثم اتجهت نحو الهوية الإسلامية "الفاطمية"، ثم اتجهت نحو القارة الأفريقية العمق الاستراتيجي لها، فلم تعر موضوع الاهتمام بالآثار والموروث التاريخي والحضاري ذلك القدر الكافي من العناية لما يحمله في طياته من تلكم التساؤلات السابقة، واستمر الحال ما بعد ثورة 2011م فكان للمشاكل السياسية، والنزاعات المسلحة، والتوجه الإقليمي الضيق للمدن، والتوجه القبلي قد فرض نفسه على الساحة وأصبح الاهتمام بالتراث محصوراً في جهود بعض الجهات الحكومية الضيقة, وبعض من مؤسسات المجتمع المدني التي تعاطفت مع الموضوع من غير أن يكون لها قدرات ولا كفاءات. ومن هنا أضحى التحدي والتهديد للموروث الحضاري مستمراً. وهو ما ستحاول هذه الدراسة تسليط الضوء عليه.

أهداف الدراسة وغاياتها:

*- حصر جلّ التحديات التي يعانيها الآثار "المادي واللامادي" والتراث الحضاري في ليبيا.

*- إبراز إشكالية التحدي ومستواه، والاستشعار بأهميته وخطورته ووضعه أمام المسئوولين وصنّاع القرار في البلاد.

*- إمكانية إيجاد تدابير وحلول علمية تساعد المسؤولين في اتخاذ القرار الصائب في الاستجابة لهذا التحدي.

*- إبراز الرؤى المستقبلية للمحافظة على التراث، وتبرز دور التطور التقني واستخداماته حال الاستجابة للمساعدة في إيجاد حلول سريعة للتصدي لهذه التحديات

*- إظهار نوع التعاون مع المنظمات والجامعات الدولية في مجال الحفاظ على التراث الحضاري المادي واللامادي " للبلاد.

فرضية الدراسة: كلما كان نوع التحدي الذي يواجه الموروث الحضاري مفاجئا وخطيراً وكبيراً كانت الاستجابة سريعة وغير مدروسة، وكلما كانت الرؤي المستقبلية للتعامل مع التراث الحضاري مبنية علي أساس سليم كانت النتائج المرجوة رائدة ومنطقية التطبيق.

تقسيم الدراسة: حاول الباحث أن يقسم دراسته إلى مقدمة ومبحثين، وخاتمة وتوصيات. تناولت المقدمة عمق الموروث الحضاري للمجتمع الليبي وأهميته، وتناول في المبحث الأول أهم التحديات السياسية، والنزاعات المسلحة، والتحديات الطبيعية والأزمات المناخية، والتحديات المعاشية والاجتماعية والثقافية. وفي المبحث الثاني تناول سبل معالجة هذه التحديات، والنظرة الاستشرافية نحو المستقبل في التعامل مع التراث الحضاري. ثم تأتي الخاتمة، والتوصيات، والمصادر والمراجع.

المنهج المتبع: اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي الإحصائي الوصفي مستخدما الباحث أسلوب التحليل للوصول إلى نتائج علمية مرضية.

صعوبات الدراسة: إن الصعوبات التي اعترت هذا الموضع عديدة، لعل أهمها: ضيق الوقت فالمدة الممنوحة من قبل اللجنة المنظمة قد لا تفي على إعداد بحث رصين، ولكن ما توفر لدي من مراجع في مكتبتي الخاصة، ووقوف بعض الأصدقاء الأكاديميين معي، استطعت أن أتخطي هذه العقبة ولو بقدر يفي بالحاجة العلمية لعرضها.

المبحث الأول:

أنتج العنصر المحلي من السكان القاطنين في الأرض تاريخاً وحضارة تستجيب لمتطلبات حياتهم وفق الظروف الموضوعية التي يعيشونها، فأنتجوا تراثاً وإرثاً حضارياً نال إعجاب المؤرخين القدامى ، فتحدث عنه المؤرخ اليوناني الشهير: "هير ودث" في تاريخه ،وخاصة الجزء الخاص بتاريخ الشعوب الليبية فتحدث عن حضارة جرمة وحضارة تسيلي في غات, (هيرودوت: تريخ هيرودوت، ترجمة د.) وفي جبال الأكاكوس التي تعد أكبر مركب لفن الرسم الصخري (فابريتشيوموري: تادرارت أكاكوس، ترجمة عمر الباروني وفؤاد الكعبازي, ص15) كما تحدث هيرودوث عن آثار الخبطة والمومياوات القديمة، وتعرض بالإشارة إلى الحضارات الوافدة على السكان المحليين كالإغريق والفنيقين.

ثم توالي تفاعل الشعوب على هذه الأرض فأثروا وتأثروا، وأنتجوا مزيجا من الحضارات والآثار والموروث الثقافي الذي استفاد منه الجميع. فعمق الحضارة الليبية تمتد لأكثر من سبعة آلاف سنة غابرة في التاريخ.

وسنتحدث في هذا المبحث عن التحدي الأول، وهو التحدي السياسي والنزاعات المسلحة، فحين قدوم الطليان واحتلالهم ليبيا سنة 1911م عمل احتلالهم

على إلحاق الأذى بالإنسان والأرض، وعلى إلحاق الأذى بالآثار والمباني التاريخية جراء قصف البوارج الحربية الإيطالية لطرابلس وبنغازي بالقنابل الأمر الذي ألحق أضرار، وألحق دماراً ببعض المنشئات التاريخية آنذاك مثل: بعض المساجد التركية ففي يوم 19. 10. 1911م ثم قصف طرابلس عند الساعة 7:30 مساءً فألحق ضرراً ببيت الصلاة في المسجد العتيق ، كما دمّر الجزء العلوي المخروطي من المئذنة ووضع مكانه جهاز هوائي للاتصالات اللاسلكية. (د. خالد الهدار: الأضرار ص 144)، كما أن حفر الخنادق العسكرية في بعض المواقع الأثرية أدّى إلى الكشف عن أساسيات مبان أثرية وبعض اللُّقى الأثرية وأضر ضرراً بالغا بمدينة لبدة الأثرية، وقد بنى الإيطاليون حينها حصونا وقلاعا فيها لازالت موجودة لحد يومنا هذا (شاهد عيان الباحث: محمد عمر بشينة) وهذا الأمر ينعكس أيضاً على كل الآثار التي مرّ من خلالها الاستعمار الإيطالي في سنتي 1911م، 1912م فلم تسلم قلعة المرقب الأثرية، وكذلك فسيفساء أرضيات مباني تاريخية في عين زارة بطرابلس وجنزور، وداربوك اعميرة في زليتن ، وآثار مدينة توكرة في الشرق الليبي.

والحديث يطول عما قام به المحتل الإيطالي والإنجليزي بعد عام 1943م من التعدي على الآثار والتراث الحضاري في ليبيا، وقد أغنتنا دراسة الأستاذ الدكتور خالد الهدار أستاذ الآثار في جامعة بنغازي في بحثه الموسوم الأضرار التي لحقت بالآثار في ليبيا خلال الاحتلال الإيطالي والحرب العالمية الثانية عن ذلك.

فقدم شواهد وأدلة معززة بالصور عما لحق بالآثار والمدن التاريخية والموروث الحضاري في ليبيا جراء هذا الاستعمار، ونحيل القارئ إليه بغية التوسع والاستزادة.

كما تم سرقة العديد من المنحوتات والقطع الأثرية إبان خروج الاستعمار الإيطالي والإنجليزي، والأمريكي، والفرنسي من البلاد ونقلهم معهم هذا الإرث

الحضاري ولا زال بعضه معروضاً في بعض المتاحف الأثرية الأوربية مما أضرّ بالإرث الحضاري وذلك بنقله إلى بيئة غير بيئته. وثمة جهود حثيثة مضنية في سبيل إرجاع هذه القطع نجحت بعضها ولا زالت الجهود المبذولة كبيرة من قبل الإخوة في مصلحة الآثار، وعلى مستوى مندوبنا في اليونيسكو.

كما يندرج تحت هذا المبحث التعدي الذي على الآثار والمدن التاريخية والمتاحف الوطنية والمحلية والموروث الحضاري لليبيا إبان ثورة 2011م وما بعدها.

فعلى صعيد المتاحف تعرض متحف سرت للإصابات والتدمير وسرقة بعض من محتوياته، واتخاذه مقراً للكتائب الأمنية لنظام القذافي واستخدامه مخازن للذخيرة والمقذوفات، مما جعله عرضة للاستهداف من قبل طيران الناتو. كما تعرض متحف مدينة بني وليد لسرقة بعض محتوياته وعرضها للبيع في الأسواق غير المشروعة. كما أنه من بين التحديات التي واجهت قطاع الآثار والموروث الحضاري الاتجار غير المشروع في المنحوتات والقطع الأثرية، ولعل منحوتات متحف قورينا في الشرق الليبي التي تعرضت للسرقة والنهب والاتجار بها كما أن العديد من القطع الأثرية تم تهريبها إلى إسبانيا وأمريكا. (شاهد عيان الباحث: بلقاسم المضعف)

ويدخل في هذا التحدي أيضاً ما تعرض له متحف مدينة مصراتة من تعدّ عليه إبان ثورة 2011م والنزاع المسلح الكائن بالقرب منه، فتعرض المتحف للسرقة.

كما سرقت العملة الذهبية من مصرف التجارة والتنمية في مدينة بنغازي جراء الفوضى السياسية الحاصلة حينها، وضبط عدد (30) قطعة منها في منفذ السلوم الحدودي البري الكائن بين ليبيا ومصر. إن التعدي على المتاحف والمؤسسات المعنية بالتراث من قبل بعض المتطرفين تصبح مهددة وتفقد دورها وجوهرها في الحوار الثقافي والتفاهم المتبادل، وتقدير الشواهد الثمينة على الماضي والإبداع

الإنساني، فلقد مرت المتاحف والعاملون بها في ليبيا عقب ثورة 2011م بأوقات عصيبة جراء هذا العنف. ولقد تحدث معي السيد د. عادل جالوته (شاهد عيان) وهي يحمل شهادة الدكتوراه في التاريخ حينما كانت كتيبته تحرس المتحف الوطني والسرايا الحمراء بطرابلس عام2011م كيف تعرض للتهديد من قبل بعض العصابات لمنعه إياهم من التعدي على المتحف الوطني طيلة قيام كتيبته من ثوار طرابلس بواجبها المنوط.

كما أن ما تعرضت له البلاد إبان حرب داعش في مدينتي درنة، وسرت عام 2014م من دمار للبنية التنمية للآثار فقد ثبت بالدليل مزاولة داعش للتجارة السرية للآثار والمنحوتات، والاستفادة من دخلها في تمويل شبكتها وتسليحها. وقد أحصى أحد البحاث كل ما تاجرت به داعش من قطع أثرية في الشرق الليبي وفي مدينة سرت (انظر فيلم مصور بث عام 2018م بشأن حرب داعش علي سرت).

إن التعدي غير الأخلاقي على المكوّنات الثقافية واللقى الأثرية والمتاحف يعد دليلاً على عدم وعي من يقوم بهذا العمل وما يمثله هذا الموروث من أهمية على المستوى الوطني للبلاد.

تحدي جماعات التطرف الديني:

مرت ليبيا بمرحلة مهمة في مراحل تاريخها الوسيط وهي انتشار الإسلام السني الشعبي، وظهور الطرق الصوفية اعتبارا من القرن 5 هـ/ 11م على طول الساحل البحري الليبي، لمراقبة خط وتحرك العدو الصليبي حينها، فانتشرت مقامات المرابطين، والأولياء الصالحين وأصبحت تمثل مرحلة تاريخية مهمة من تاريخ المجتمع الليبي في التاريخ الوسيط.

وفي ظل الفوضى السياسية وما شهدته البلاد من وجود الجناح المتطرف من الإسلاميين في البلاد مدة من الزمن بعد ثورة 2011م تم التخطيط من قبلهم بهدم كل

المقامات والأضرحة التي تعد إرثا حضاريا ومروثا تاريخي للمجتمع، وبطريقة ممنهجة ومدعومة ومؤدلجة، تم هدم ضريح ومقام سيدي الأندلسي بتاجوراء، ومقام وضريح الشيخ عبد السلام الأسمر بزليتن من عام 2013م وغيرها من المقامات التي تعد بالمئات وتركوها مهشمة محطمة وأضرموا النار في بعضها ليخفوا وينهوا حقيقة تواجدها، وقاموا بنقل رفات قبورها إلى أماكن غير معلومة. كل ذلك موثق بالصورة لدي أحد البحاث الذي طلب عدم ذكر اسمه لضرورة أمنية، وحجة قيام هذا التيار بهذا العمل "تنقية العقيدة الاسلامية من الشركيات والوثنية (محاورة الباحث لأحدهم عام 2013م). والغريب في هذه المسألة أنهم لم يتعرضوا للتماثيل الرومانية ولا للآلهة الوثنية المنصوبة في لبدة وصبراتة، وشحات وغيرها مثل: إله آلهة النصر، وإله البحر، وإله الخصوبة والنماء عند الرومان، ولازالت موجودة إلى حد الآن بأمان، الأمر الذي يطرح التساؤل التالي: إذا كان الهدف كما يزعمون التوحيد فهي أولى بالهدم؟ ولكن المسكوت عنه أن ما تم من إزالة للشواهد والمقامات من أيام وجود الدولة الفاطمية، مروراً بالدولة الحفصية، والعثمانية وغيرها الهدف منه إزالة كل ما يتعلق بالتاريخ والتراث الحضاري المحلي ونزع أي صيغة إسلامية للبلاد، وقد تكون الدعوة هنا إلى رومنة شمال أفريقيا أو بصورة أدق رومنة الساحل الليبي، وهذا يدعم فرضية أن العمل الذي قام به هؤلاء المتطرفين إنما كان عملا مدعوما وموجها. ونحن هنا لسنا في باب إطلاق اتهامات وإنما من باب البحث والتحري على الحقيقة التاريخية المحضة.

كما يدخل في باب التحديات أيضاً: التوسع العمراني والحضري على حساب المواقع الأثرية والتاريخية والتراث الحضاري في ليبيا فمشكلة التوسع العمراني والحضري على حساب المدن الأثرية والتاريخية بدا لنا بمقارنة المسح الذي عملته

إيطاليا للمواقع الأثرية في عقد الثلاثينات من القرن المنصرم في كل من زليتن وطرابلس ولبدة، وصبراتة وشحات، وغيرها من المواقع تبين بالمقارنة أن ثمة زحف سكان عمران حضري يتمدد على حساب المدن والمواقع الأثرية والتاريخية (انظر: د.ي. هاينز: دليل تاريخ وآثار منطقة طرابلس ص 83 وما بعدها)، وهذا في اعتقادي يتم في نقطتين:

1- يرجع إلى أن السكان المحليين لا يبالون بأهمية الموقع الأثري، مقدمين مصالحهم النفعية والشخصية على حساب المكان الأثري. وأحياناً يعملون على هدمه ويتوسعون دون علم السلطات المحلية، وكذلك الاستلاء غير الشرعي على أراضي المنطقة العازلة بالقرب منه.

2- والأمر الآخر أنه لا يوجد سياسة تنسيقية مع أجهزة الدولة الرسمية التي تتقاطع ظروف عملها مع بعضها، فمثلا نجد مكتب التخطيط العمراني ووزارة المرافق والإسكان تعطي تصاريح بالبناء دون الرجوع إلى مصلحة الآثار أو أخذ موافقتها، وكذلك الأمر مع مصلحة أملاك الدولة ووزارة الحكم المحلي ومجالس البلديات وغيرها، الأمر الذي جعل من رئيس وزارة الحكومة الليبية المؤقتة السابقة السيد: علي زيدان أن يصدر منشور رقم 5 لسنة 2013م ينبّه فيه على ضرورة التنسيق بين الجهات المتقاطعة في العمل من أجل الحفاظ على الموروث الحضاري للبلاد.

ومن جانب آخر، فإن ما تقوم به وزارة المواصلات، ومصلحة الطرق والجسور، والشركة العامة للكهرباء من مخالفات صريحة فيها تعدي واضح على حرمة الأماكن الأثرية والمواقع التاريخية. فقد ثبت أن مصلحة الطرق والجسور والشركة العامة للمياه حين تنفيذهم لصيانة الطريق الرئيس بمدينة زليتن شهر 8/ 2023م وجدوا آثار مقبرة رومانية وبعض اللقى الأثرية الفخارية الأمر الذي استدعى وقف

عمل الشركة لمدة أيام معدودة ثم حصل التغاضي عن الأمر واستمر العمل في المشروع كأن لم يكن، وكذلك الأمر حاصل حين شق الطرق الجديدة في البلاد فالعديد من المقابر سوّت بالأرض دون الرجوع إلى مصلحة الآثار. وقد تكون هذه الشركات المنفذة للعمل محقة فيما قامت به حرصا على إنهاء العطاء، وخوفا من التعقيدات الإدارية في حين إعلام السلطات بما وجدت، وخوفا على ضياع مستحقات عمالها المالية. وهذا كله راجع إلى هشاشة الدولة وعدم تطبيق القانون الرادع أو الخوف منه.

الأمر الآخر: مدّ أسلاك الضغط العالي من قبل الشركة العامة للكهرباء على بعض المواقع التاريخية، مما يعد تعدياً صارخاً على حقوق الموقع الأثري، الأمر الذي يجعلنا أن نرفع توصية من هذا المؤتمر بشأن ضرورة التنسيق بين كل الجهات والمؤسسات لأجل الحفاظ على الموروث الحضاري خاصة وأن الدولة الآن أخذت في التعافي بظهور مشاريع إعادة الحياة والإعمار والتنمية.

من التحديات أيضاً: هو وجود الأشجار وغرس الغابات من أجل الحفاظ على البيئة، ولكنه قد يكون على حساب المواقع الأثرية والمدن التاريخية والحضارية والمتاحف، فوجود الأشجار والغابات قربها قد يضر بها في حال نشوب حريق طبيعي أو مفتعل مما يجعلنا نخسر الاثنين معاً البيئة والآثار. وقد حصلت العديد من الحرائق التي أضرت بالآثار في مدينة لبدة الأثرية، الأمر الذي أجبر السلطات المحلية حينها على ضرورة اقتلاع بعضا منها تحسباً لاشتعال النار فيها مرة أخرى.

كذلك يعد من بين التحديات في الحفاظ على التراث: التعامل معه بصورة غير علمية فنجد العمالة المحلية حين ترميمهم "لفيلا سلين" اشتغلوا عليها بطريقة جعلت البعثة الإيطالية" جامعة روما" حين قدومها سنة 1992م أن فكّت أسياخ الحديد المصانة بها

الفيلا سابقا واستبدلوها بأسياخ ألياف من الكربون وقطع بلاستيكية رقيقة لكي تشكل خرسانة تتعامل مع الرطوبة بما يسمى ب: "الجير الهيدروكي الطبيعي"، وكذلك نفس الأمر تم حين التعامل مع "القشلة التركية" حين ترميمها في مدينة زليتن من عام 2019م الأمر الذي جعل من مصلحة الآثار وإدارة جهاز المدن التاريخية التدخل وتبدأ في ترميمها وفق الطرق العلمية السليمة.

كما أنه من التحديات: التعديات البشرية على الموروث الحضاري برمته فثمة تنقيب سري يتم بصورة غير قانونية علي القطع الأثرية من قبل عصابات امتهنت هذا العمل، وثمة شبكة رائجة من تجار الآثار والكنوز الدفينة مكوّنة من قبل عصابات محلية ودولية للإتجار غير الشرعي في منحوتات قورينا، كما أن سرقة كنز بنغازي في ربيع عام 2011م جعل التحدي صعباً أمام بعثة جامعة كامبانيا الإيطالية العاملة في قورينا بإعادة صياغة كافة وقائع سيرة الكنز والتعرف على 8000 قطعة منه (انظر: التعاون، ص33), وبشأن استرداد المنحوتات القور نائية المسروقة من المقابر فقد تم رصدها ونشرها في المصدر المفتوح للمنحوتات الليبية المسترجعة (انظر :التعاون ص17) كذلك فقد ثم سرقة تمثال الغزالة الرخامي من وسط ميدان الغزالة بمدينة طرابلس عام 2016م، وكذلك تم سرقة مجسم الذئبة الذي كان منتصبا علي سرايا مدخل مدينة طرابلس وتهريبه خارج ليبيا، وقد تم القبض على بعض مرتكبي هذه المخالفات والتعديات من قبل عناصر الأمن وإحالة المتهمين إلى جهات الاختصاص.

كما يعد من التحديات: وجود عدد من الحشائش والأعشاب التي تنمو على سطح تربة المواقع الأثرية مما يضر بالموقع الأثري، الأمر الذي جعل أحد البحاث المتخصصين الليبيين د. حافظ الولدة ينبه إلى هذه المخاطر، ويطلب الإعانة بخبراء

جـــامعـــات أوروبيـــة (مقابلـــة مـع باحث في آثار لبدة الأستاذ بلقاسم المضعف 10- 9- 2023م) لإيجاد مصل كيمائي من قبل جهود علماء الزراعة والجيولوجيا يؤدي إلى القضاء على الحشائش والأعشاب دون الأضرار بالآثار والمواقع التاريخية. وهي كثيرة ما نجدها في موقع آثار لبدة وصبراتة نظراً لوجود مناخ متشابه مع بعضهما وتسمي: عشبة. "السويدة". نرفق صورتها في ملاحق الدراسة. وفعلا تمّ مع بداية هذا العام القضاء على هذه العشبة بالتعاون الذي تمّ مع الجهة سالفة الذكر.

كما يعد من التحديات: العوامل الطبيعية التي تمر بها البلاد ومنها الزلازل والسيول والفيضانات والمد البحري. فأحداث 10 سبتمبر 2023م تعد تحدياً كبيراً حيث الفيضانات التي ضربت مدينة درنة في شرق ليبيا خلفت أثاراً ودماراً هائلاً وأزالت معلما من أهم المعالم التاريخية والحضارية التي تفتخر بها المدينة فهو يعد عنوان مجدها ورمز هويتها فقد تم إزالة مقبرة عمرها أكثر من ألف وثلاثمائة عام تضم رفات عدد (73) صحابيا من صحابة الرسول صلي الله عليه وسلم قذف بهم السيل والفيضان في البحر، الأمر الذي أثار سخط ساكني المدينة لاعتبارات دينية وتاريخية تتعلق بالهوية والانتماء. كما وصلت آثار هذا الفيضان إلى مدينة شحات الأثرية ولا زال فريق مصلحة الآثار يقيم الأضرار التي لحقت بالمدينة الأثرية وسبل معالجتها.

وكذلك من بين التحديات: تنازع الاختصاصات الإدارية للعمل الأثري بين عديد الجهات منها مصلحة الآثار، وجهاز الشرطة السياحية وحماية الآثار، وجهاز حماية الآثار والمتاحف والمدن التاريخية، والهيئة العامة للأوقاف، ووزارة الحكم المحلي، ومكتب أملاك عقارات الدولة، ومجالس البلديات، وبعض الأسر المالكة للعقار التاريخي. هذا التنازع بين كل هذه المكونات ذات الصبغة الإدارية جعل الأمر ينعكس بالسلب على الآثار والمدن والمواقع التاريخية. فالعديد من المحلات التجارية التاريخية تؤل ملكيتها

لهيئة الأوقاف، فهي تتعامل معها على أساس عين الوقف وفق وصية المحبّس، وجهاز المدن التاريخية، ومصلحة الآثار يتعاملان معه كونه أثراً تاريخياً. ومكتب عقارات أملاك الدولة يتعامل مع الملف باعتبارها عقارات ترجع تبعيتها إلى مكتب أملاك الدولة، ولعل مردّ هذا الصراع والتنازع في الاختصاصات والصلاحيات مردّه اقتصادي محظ، حيث تدرّ هذه العقارات مدخولات قيّمة من خلال إيجارها للحرفيين والصناع في المحلات التجارية التاريخية، وفي مدينة طرابلس القديمة خير مثال للفوضى الحاصلة في هذا الموضوع. ينطبق ما ذكرناه آنفا علي الموقع الأثري المسمى "لواء الخمس" فقد ثم تخصيصه من قبل المجلس البلدي للمدينة إلى قطاع الثقافة والتنمية المعرفية ،وتم صيانته والتعامل معه بصورة غير علمية بحكم أنهم مكتب إداري لا يفقهون أبجديات العمل الأثري, الأمر الذي جعل جهاز المدن التاريخية يسرع في رفع دعوة قضائية في صيرورة الأمر له (مقابلة مع السيد المسؤول عن جهاز إدارة المدن التاريخية بالخمس أ. أبو القاسم المضعف 10 –9 – 2023م)، وكذلك الأمر تم مع الحصن الأثري الإيطالي في جبال المرقب ،فقد تم الاستيلاء عليه من قبل قوات الدفاع الجوي بحكم موقعه الاستراتيجي (مقابلة تم إجراؤها مع د. محمد عمر بشينة الباحث والمهتم بالآثار يوم 15– 9 – 2023م) ومع هذا التنازع في الاختصاصات نجد مصلحة التخطيط العمراني تصدر في عام 2015م بعض التصاريح للبناء دون الرجوع إلى الجهات المختصة ، وقد أشرنا سابقاً إلى المنشور رقم (5) لعام 2013م الذي أصدره رئيس الحكومة الليبية الانتقالية السابقة الذي ينص على ضرورة التنسيق بين هذه المؤسسات والأجهزة حفاظاً على الموروث الثقافي للبلاد.

كما يعد من التحديات: ضياع بعض الأرشفة التاريخية للبلديات والمدن في أحداث حروب عام 2011م وعام 2014م أحداث "فجر ليبيا"، وأحداث داعش وما

بعدها، فقد تم اختراق أرشفة الدولة وأرشفة بعض المدن التاريخية وأرشفة بعض المحاكم الشرعية وأرشفة بعض الأجهزة الأمنية والمخابراتية وقع بيع بعض من هذه الأرشيفات إلى أجهزة مخابرات دول لها مصلحة في ذلك، ولعل في التلميح ما يغني عن التصريح. فقد وقفت بنفسي إبان أحداث ثورة فبراير عام 2011م دخول أرشيف مقر جهاز الأمن الداخلي بإحدى المدن الساحلية وإضرام النار فيه لكي تضيع جميع الأدلة المجرمة للأحداث، وقد شاهدت بأم عيني إضرام النار في سجلات ووثائق وأرشيف النيابة العامة بإحدى المدن لأجل تضييع التهم والاعترافات من قبل الجناة.

وقد أفاد الباحث الدكتور محمد عمر بشينة أنه شاهد أرشيف مشروع وادي كعام الزراعي تحت الركام المتساقط من المباني الإدارية للمشروع متلوفا قد لحقته أضرارا بالغة فأنفضه وجمّعه واحتفظ به في مكتبته الخاصة.، كما رأينا أرشيف مدينة ساحلية مرميّ في قبو تحت الأرض دون مراعاة لأي معايير السلامة.

كما يعد إصرار بعض العائلات العريقة في المدن الحفاظ على أرشيفها من أن تطالعه أعين البحاث والدارسين تحديا كبيرا يضرّ بالوصول إلى المعلومة التاريخية، وفي المقابل رأيت وشاهدت أحد البحاث من مدينة البيضاء يتعامل مع أرشيف أحد العائلات في مدينة زليتن ليتحصل منه على جم كبير من المعلومات حول الموضوع المراد دراسته، وقد كنت واسطة خير في هذا الأمر.

كما يعد من التحديات: إهمال الدولة لصيانة وترميم المواقع والمدن التاريخية، فمثلاً "الفنار القرمان للي" في مدن القره بولي، والخمس وزليتن لم تقدم لهم الصيانة والترميم على الرغم من أنهم يمثلون حقبة تاريخية مهمة وهي فترة الأسرة القرمانلية التي حكمت ليبيا لأكثر من قرن وربع من الزمان، وبحكم أنها دولة بحرية اهتمت بالأسطول الذي أسر السفينة الأمريكية فيلاديلفيا عام 1805م فاهتمت بإنشاء

الفنارات على الساحل البحري لاهتداء سفنها وأساطيلها بها. فإهمال مصلحة الطرق والموانئ والجسور بحجة عدم وجود ميزانية من الباب الثالث لهذا الأمر يجعلها عرضة للضياع والتفريط في معلم تاريخي مهم. كما أن للنزاع الحدودي بين المدن أضحى تحدياً لصيانة الآثار والاهتمام بها فمثلاً " فيلا بير دوفان " وقعت ضحية لنزاع حدودي بين مدينتي بني وليد وزليتن كل يدّعي أنها داخل حدوده الإدارية، وهي الآن محل نزاع قضاء إداري، ولم تلق الاهتمام والصيانة بسبب هذا المانع.

كما يعد من التحديات: التعامل مع القطع البحرية الغارقة التي تسمّى بالآثار الغارقة أو الآثار التحثمائية، فهي تحتاج إلى إمكانيات وموارد بشرية، وأطقم فنية مدربة للتعامل معها، كما تحتاج حين استخراج هذه القطع المغمورة بالماء إلى بيئة حاضنة خاصة بها، وهذا أمر مكلف للدولة. والتعامل معها بهواية يضرها أكثر مما ينفعها، ولذلك ينصح علماء البيئة في ليبيا أن تبقى هذه القطع المغمورة بالماء على حالها دون المساس بها أفضل بما لم يتم التعامل معها بصورة غير علمية. وهي آثار عديدة منتشرة في ميناء البراني بمدينة طبرق من مخلفات الحرب العالمية الثانية وفي ساحل مدينة سرت وطرابلس أيضاً، ولعل الجهد الجبار الذي قامت به بعثة الآثار الليبية الإيطالية التحثمائية من مسح استطلاعي منهجي على طول الساحل الليبي كشف معلومات غاية في الأهمية أثبتناها في موضعها من هذه الدراسة (انظر: ص،).

كما يعد من التحديات أيضاً: وجود عدد من القوانين المنظمة للآثار والمدن والمواقع التاريخية منها: قرار إنشاء الشرطة السياحية، وقانون حماية الآثار والمدن التاريخية ولائحته التنفيذية التي ثم إصدارهما عام 2007م وهي نصوص ومواد قانونية تحتاج في أغلبها إلى دراسة نقدية لتوضيح مواطن الضعف فيها، فآليات العقاب في التعدي على الآثار التاريخية في هذه القوانين عقوبتها خفيفة لا تجعل منها سداً منيعاً أمام

مرتكبي هذه الجرائم، ولعلنا نضرب أمثلة على ذلك مثلاً: المادة 51 من قانون العقوبات ينص على المعاقبة بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف دينار (أي في حدود 2000 دولار) كل من يتعدى على الآثار.

وفي المادة الثانية منه: يحكم على المخالف بتشويه الآثار برد الشيء إلى أصله، فكيف وهو ليس بأهله؟ ولا دراية له على التعامل مع الآثار.

وفي المادة 52 يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة واحدة وبغرامة لا تقل عن ألفي دينار كل من قام بطمس أي معلم تاريخي أو طمره، أو توّخى جزءاً منه أو قام بتشويهه أو باستبدال عناصره المعمارية الأصلية بعناصر أخرى غير أصيلة أو بإدخال إضافات، أو تغيرات، أو تحسينات غير مدروسة علميا.

المادة 54 يعاقب بالحبس 6 أشهر وغرامة 3000 د.ل كل من عمل على إزالة أو هدم أي عقار تاريخي دون أن يبلغ عنه.ولعل ما في هذه المواد من ضعف وتهاون في حق الإرث التاريخي، وفي حق من تعدّى وأجرم في حق الموروث الحضاري، وهي كلها مواد تحتاج إلى مراجعة ودرس من قبل مختصين قانونيين، يساعدهم في الرأي فنيين من أهل التخصص الأثري.

كما يعد من التحديات: الوضع الأمني غير المستقر والنزاعات المسلحة التي حدثت في عام 2011م، وفي عام 2014م، وفي عام 2016م، وفي عام 2019 م، إذ علي إثرها منعت بعثة "ليوجي" الإيطالية في شرق ليبيا واعتذرت عن القيام بالحملة الأثرية لمشروع " البطلمية " وهو مشروع تاريخي مهم يعني بدراسة علاقة مدينة قورينا بشرق البحر المتوسط وخاصة مع قبرص.

كما يعد من التحديات: عدم وجود الوقت الكافي، والإمكانات اللازمة لإخلاء قطع كبيرة الحجم، أو القطع الثقيلة مثل: لوحات الفسيفساء والجداريات أو اللوحات الزيتية كبيرة الحجم، وذلك بسبب الحرب القائمة بجانب متحف مدينتي بني وليد ومصراتة

أولاً، وبجانب: عدم وجود أماكن وتوافر مساحات تخزينية جديدة كافة لاستيعاب تلك القطع (انظر: مذكرة الحماية، ص16).

كما يعد من التحديات: عام 2011م تدخل حلف الناتو لضرب كتائب القذافي، واستخدام لأجل ذلك الطائرات النفاثة المخترقة لحاجز الصوت والتي تمر فوق المباني الأثرية والمواقع التاريخية والمتاحف الوطنية والمحلية والمدن القديمة (شاهد عيان، أحد أفراد الدفاع الجوي، مقبلة بتاريخ 15.9.2023م) مما أثر على اهتزاز وتصدع وتشقق هذه المباني وخلّف أضراراً يتطلب سرعة صيانتها وترميمها. وقد تم حصر كل هذه الأضرار نتيجة قذائف صواريخ حلف الناتو ومرور طيرانه المخترق للصوت على المواقع التاريخية من قبل جهاز إدارة المدن التاريخية في ليبيا.

كما يعد من التحديات: في التعامل مع الآثار ما يقام عليها من قبل وزارة الشباب والرياضة، ومن قبل وزارة الثقافة من فعاليات ثقافية، وأنشطة أدبية وفنية، وإقامة المسرحيات، ومهرجانات الأغاني على خشبات المسارح الأثرية والقديمة في لبدة وصبراتة، ولقاءات الشبيبة، فقد قام السيد رئيس حكومة الوحدة الوطنية، والسيد وزير الشباب بلقاءات شبابية شعوبية عام 2022م على خشبة مسرح لبدة الأثري الذي استوعب أكثر من خمسة آلاف شاب وشابة بغية تدشين حدث إنشاء صندوق الزواج، وهذا الأمر يعرض الآثار للاستعمال غير المنضبط، دون مراعاة المحافظة على خصوصية المكان وعبق تاريخه. كما أنه واحتفالا بأعياد الثورة فإنه أحياناً تطلى واجهات العقارات بالمدن القديمة وأحياء المباني التاريخية بأنواع من الطلاء لا يتماشى مع طبيعتها وتنسيقها، وجمالها ولونها، وأحياناً يتم كسرها بمواد غريبة أو هجينة، أو لصق إعلانات تجارية أو دعائية عليها، مما يعد مخالفاً للأمر الذي أعدت له.

كما يعد من التحدي: مزاولة الأنشطة الاقتصادية في أماكن المواقع التاريخية، الأمر الذي يؤدي خطراً على صحة البيئة وسلامتها مما تحدثه الآلات والمعدات المستخدمة من اهتزازات أو ضغوط في أرضية المباني ويؤدي بالضرر على البيئة التحتية لها، وقد شاهدت بنفسي وقوع في سقف مبنى أثري بجانب مكتب النائب العام بطرابلس حين أعمال الرص والرصف للطريق المؤدي إليه دون أي اعتبار وخصوصية للأماكن التاريخية المجاورة له، وعلى الفور عملنا رفقة آخرين على وقف الشركة المنفذة وفتح محضر بالواقعة في يوم 5– 8– 2023م.

كما يعد من التحديات أيضا: وجود منشآت مرتفعة الخطورة وشديدة الانفجار كمحطات وقود البنزين، ومحطات تعبئة اسطوانات الغاز، ووجود الأفران عالية الحرارة في إحدى هذه المباني الأثرية القديمة أو بالقرب منها، وقد لاحظت في مدينة زليتن وجود محطة وقود بنزين بجانب موقع مقبرة قديمة تخص الجالية اليهودية في المدينة.

ولعل من أهم التحديات الكامنة اليوم هو ثمرة التعاون بين الجامعات الأوروبية ومصلحة الآثار ألقي على كاهلها مسؤوليات أكثر، وخاصة بعد تلك الاكتشافات للآثار واللقى التاريخية، وتتمثل المسؤولية في المتابعة، وفي مهمة دوام المحافظة على هذا الكم الهائل من الموروث الأثري، فعلى الرغم من جهود المسؤولة المبذولة, إلا فإنها تظل محدودة بحكم التوسع في الكشف الأثري ابتداء من عشرينيات وثلاثينيات القرن المنصرم، وإلي الكشف الذي تم بعد عام 2011م، وهذا كله يتطلب مهارات وخبرات من أجل المتابعة والحفاظ على تلك المكتشفات من الموانع الطبيعية والبيئية، والمناخية، وعوامل التعرية ومن السرقة، والإهمال والضياع (انظر نص كلمة السيد رئيس مصلحة الآثار في احتفالية 110 عام من التعاون، 10)

كذلك يعد من أهم التحديات الكائنة الآن: عدم وجود عناصر وطنية كفؤة مدربة على الاستجابة مع الأزمات والطوارئ التي تحدث للموقع الأثري، فمصلحة الآثار تفتقد إلى الخبرات المدربة المتقنة، وكل ما لديها الآن حوالي عدد من العناصر يعدون على أيدي أصابع اليد الواحدة مختصين في الترميم عناصر كبيرة بالسن لها نصيبها من أمراض العصر. في الوقت ذاته لا توجد حوافر مادية للبحاث الصاعدين، ولا مرتبات مجزية للعناصر الإدارية والممتهنة لهذا المجال، فهي مصلحة مغمورة بطي التاريخ والزمان، وتحتاج إلى تحديث وتنفيط غبار السنين البالية عليها، بدءاً من قانون تأسيسها ولائحته الإدارية ومرورا على إدارتها وأخيرا النظر في مرتبات موظفيها وأعضائها.
كذلك يعد من أهم التحديات: مهمة وكلفة طباعة أعمال البحوث العلمية والكتب المختصة وطابعة الأعمال الدولية العلمية المهتمة بالتراث الحضاري الليبي بمشاركة أعمال وجهود بعض الجامعات الإيطالية والأوربية وحصرها وأرشفتها وإتاحتها أمام البحاث والدارسين، وطبيعة هذا العمل يتطلب أجهزة فنية، وموارد مالية مما يجعل المصلحة أمام تحد كبير وصعب.

وأخيرا، فإنه يظل من التحديات، زيادة رفع مستوي الوعي لدي الأهالي والسكان المحليين القاطنين بجوار المدن التاريخية والمواقع الأثرية وذلك بمزيد فهم بأهمية من يجاورهم من إرث حضاري وتاريخ ضارب في العمق، ولعل ما رآه شاهد عيان الباحث السيد: بلقاسم المضعف من وجود عملة حفصية ذهبية مبعثرة على قطعة من الأرض يحرسها أهالي مدينة يفرن بجبل نفوسة لوعيهم بما تمثله هذه الرمزية من قيمة تاريخية، فهم يدركون أن وجودها بهذا الشكل أكثر حماية وصونا لها من أن تنتزعها أيدي العابثين لجهلهم بكيفية التعامل معها.

المبحث الثاني: الرؤى الاستشرافية:

في الحقيقة ثمة رؤى استشرافية عديدة على الواقع النظري، كما يمكن أن تكون على الواقع العملي من أجل الحفاظ على التراث الحضاري في ليبيا ويمكن إجمال هذه الرؤى في عدة نقاط أهمها:

1- تم اعتماد فريق عمل علمي لوضع استراتيجية الثقافة في ليبيا تقوم على تنفيذها وزارة الثقافة والتنمية المعرفية وهي استراتيجية أخذت في الاعتبار رصد وتحسس مواطن الضعف، وإبراز مواطن القوة في التراث الحضاري وتقديم رؤية استراتيجية لمدة عشر سنوات مقبلة أخذت في اعتبارها كل الأبعاد والتحديات المحلية والدولية، والشراكات والمفاهمات مع المنظمات الإقليمية والدولية.

2- من أجل الحفاظ على المواقع التاريخية الأثرية في ليبيا والترويج للسياحة الثقافية تمت مبادرة برعاية مجموعة البنك الدولي بناءً على طلب من الحكومة الليبية، جمعت هذه المبادرة جميع أنشطة مشروع فني يشمل الأمور الفنية المتعلقة بطرق تحسين ظروف التراث والمحافظة عليه، ورقمنة البيانات وتدريب باحثي مصلحة الآثار والشرطة السياحية، ويشمل المشروع أيضا حملات للتوعية بغية الوصول إلى هدف واحد يرمي إلى وضع التراث الليبي الاستثنائي في المكان الذي يستحقه ضمن الموارد الثقافية الرائعة. فالتراث حقيقة مورد من موارد المستقبل، وكل الدول عملت على جعله مورداً إضافيا بجانب مواردها الرئيسة. (انظر: دليل المواقع الأثرية في ليبيا "إقليم المدن الثلاث ص20).

3- إن التوسع في التعاون المشترك بين وزارة الثقافة والتنمية المعرفية، ومصلحة الآثار وغيرها من الجهات المحلية في ليبيا، والجهات العلمية في أوربا، والمنظمات الدولية من أجله إيجاد وخلق فرص تعاون وتبادل خبرات تنقل العمل المشترك من الاكتشافات شبه العشوائية الأولى من بداية القرن الماضي إلى التحقيق الممنهج

لعمليات الحفر ذات الطموح الكبير، وصولاً إلـى التعـاون الأثـري الشامـل إلـي: الترميم، الحفظ، التدريب (انظر: ما جاء في كلمة السفير الإيطالي في احتفالية 110عام من التعاون ص 2).

4- من بين أوجه التعاون التي تنبئ على رؤية استشرافية للتراث الحضاري ما أسفر عنه التعاون بين أجهزة الدولة الرسمية الليبية، وبين بعض الجامعات الإيطالية والأوروبية على إظهار مدن أثرية مكتملة بعد بقائها تحت الأرض عشرات القرون. كما أسفر التعاون على تشييد العديد من المتاحف، والمكتبات، والمقرات الإدارية والخدمية في المواقع الأثرية، ونشر المئات من الدراسات عن معالم المدن الأثرية الليبية موثق بالخرائط والصور والتقارير عدد لا يحصى من المواقع والمعالم والمكتشفات والعناصر الإنشائية الأثرية في ربوع البلاد. كما أسفر التعاون علي ترميم وإعادة بناء بالمواد الأصلية العديد من المعالم الأثرية مثل: معبد " زيوس" في شحات والقوس "السيويري" في لبدة، وقوس "ماركس" في طرابلس، و"الضريح البو نيقي الهلنستي" في صبراتة. كما أسفر التعاون علي ترميم كثير من المعالم ذات الرسوم الجدارية، واللوحات الفسيفسائية مثل: "سدرة البليك"، "وفيلا سلين"، ومقبرة "آريوست" في قرقاش بطرابلس. كما أسفر على تأهيل عشرات الباحثين الفنيين العاملين بمصلحة الأثار في مجال ترميم الآثار والتوثيق مما أضاف قيمة علمية للتعامل مع الموروث الأثري والثقافي في ليبيا.

5 – كما يعد من بين الرؤى المستقبلية ما تم عقب ثورة 2011م من عقد مؤتمر دولي في سان لو شيو في كازيتا يومي 1– 2 من شهر أكتوبر عام 2011م تحت شعار من أجل الحفاظ على التراث الثقافي في ليبيا "حوار بين المؤسسات" بمشاركة كافة البعثات الأثرية العاملة في ليبيا. كذلك الاجتماع الدولي للخبراء حول التراث

الثقافي في ليبيا الذي عقد في 12 أكتوبر من نفس العام بمقر اليونيسكو بباريس، وما أسفرت عنه كل هذا اللقاءات المهمة من توصيات تصب في صالح خدمة التراث الحضاري الليبي.

6- كذلك يعد إنشاء موقع من جامعة "ماتشيراتا" أون لاين يوثق الأراشيف المحفوظة في مركز البحث والتوثيق بالاتفاق مع مصلحة الآثار يمثل قاعدة بيانات موسعة للآثار في ليبيا لأكثر من مائة عام من 1911م، وإلى غاية يوم الناس هذا، ويمكن أن نذكّر بالمشاريع المستقبلية مع مصلحة الآثار التي تم إسنادها إلى جامعة ماتشيراتا وهي:

أعمال ترميم وصيانة شملت أهم المعالم الأثرية في لبدة وصبراتة منها: معبد الأم الكبرى، معبد السيرابيوم بلبدة. المحافظة على الرسوم الجذارية في صبراتة. إعداد قاعدة بيانات أون لاين للأراشيف التاريخية وتدريب وإقامة دورات تنشيطية للعاملين الليبيين. تجميع أكثر من (1000) صفحة من مطبوع معلومات تخص الآثار في ليبيا من أعمال عالم الآثار الإيطالي "انطونيو ديفيتا". كذلك صدور ما بين 2016– 2023م دراسات نهائية عن بعض المعالم الأكثر أهمية في مدينتي صبراتة ولبدة، وهي دراسات أسندتها مصلحة الآثار إلى جامعة ماتشيراتا: مثل قوس تراجان صدر عام 2017م، والمسرح الدائري ومبنى الكوريا في لبدة صدر عام 2018– 2019م، وكذلك مطبوع يتناول دراسة 2000 مصباح من لبدة صدر عام 2023م.

7- كما تم التعامل مع البعثة الليبية الإيطالية المشتركة لجامعة لاسا بيينزا – روما، العاملة في منطقة الجبل الغربي وتم الاتفاق على تركيز بحوثها على سهل جفاره بهدف توضيح ديناميكيات ثقافة العصور الحجرية الحديثة في هذه المنطقة التي تقع مباشرة

جنوب البحر المتوسط، والتي تعمل على فرضية مفادها: "التأكيد على دور شمال ليبيا في نقل عناصر ثقافية من بلاد المشرق إلى البلدان المغاربية".

8- كما تم بفضل التعاون المثمر بين جامعة غابرييلي الإيطالية العاملة في قورينا ومصلحة الآثار، الشروع حالياً في دراسة معمقة لنيل درجة الدكتوراه في مجال توثيق المواقع الكائنة في نطاق الخطر، إضافة إلى التدريب العملي الناجم عن العمل الميداني المشترك.

9- وفي الآثار الغارقة قامت بعثة الآثار الليبية التحثمائية بمسح استطلاعي منهجي على طول سواحل المنطقة أسفر عن إعداد خريطة شملت عدة مواقع مختلفة تم تقسيمها وفق الآتي:

عدد 7 مدن وهي مواقع تحوي على بقايا إنشائية لعدة أبنية.

عدد 11 قرية مواقع تحت على بقايا إنشائية متواضعة.

عدد 2 مستوطنة مواقع بدون بقايا إنشائية.

عدد 3 مقابر.

هذا وقد أجريت دراسات أثرية على بعض المواقع منها: موقع خبطة وموقع الحينة، وموقع رأس التين، من أجل إبراز العلاقات الاقتصادية بين هذه المنطقة والبحر الأبيض وخاصة قبرص.

10- كما يعد من بين الرؤى المستقبلية من أجل الحفاظ على التراث الحضاري افتتاح قسم في المعهد العالي للفنون بزاوية الدهمانى في طرابلس وأسندت رئاسته إلى الأستاذ المقتدر أ. بلقاسم المضعف وقد التحق به عدد 25 طالباً يتعلّمون ويشتغلون بصورة ممنهجة، ويمكن الاعتماد عليهم ليحلوا مواقعهم مكان العناصر المتقاعدة، كذلك من بين الرؤى تفعيل كلية الآثار بجامعة المرقب والاستمرار في قسم الآثار بجامعة

بنغازي وشعبة جامعة طرابلس وقسم الآثار بالجامعة الأسمرية بزليتن، وكلية التاريخ والحضارة بالجامعة السنوسية بالبيضاء.

11- إن وجود الشراكات والعمل المشترك الجاد والاتفاقيات وإعداد مذكرات التفاهم مع الجهات الدولية المختصة، خطوة في الاتجاه السليم لانقاد ما يمكن إنقاذه من التراث الحضاري الليبي، فتوقيع عدة اتفاقيات بين المصلحة وبين المنظمات الأوربية، وجامعة روما الثالثة، وجامعة السوربون، ووجود شراكات عليمة مع جامعة باليرمو العاملة في ليبيا التي ستعمل على استخدام امكانيات علم الآثار الافتراضي لإعداد أطلس الإلكتروني يمكن الرجوع إليه بسهولة وتحديثه بالمعلومات والبيانات الخاصة بالمعالم الأثرية. وكذلك إعداد التفاهمات مع منظمة الألكسو والأسيسكو وإعداد الاتفاقيات مع الوزارات الثقافية المناظرة في الدول الأخرى من شأنه أن يعزز من الاطلاع على خبرات الآخرين والاستفادة منها.

12- أما عن التفاهم مع المركز العالمي لدراسة العمارة في البحر المتوسط فإنه تمت الشراكة مع مصلحة الآثار وتم إعداد تصور لعمارة المدن الواقعة على طول طرق القوافل الصحراوية لإعادة إحياء مدن الواحات في الجنوب الليبي غات، ومرزق، وزويلة. ويهدف هذا التعاون إلى دراسة الإطار التاريخي الجغرافي للمنطقة، ودراسة وتحليل مكونات العناصر المعمارية للمدن الثلاثة، كونها أدت دورا مهما في حضارة ليبيا وتكوين تاريخها المحلي وكونها ربطت غرب الصحراء بالساحل، وكونها معبر حيويا لقوافل الحجيج القاصدة بيت الله الحرام. كما أدي التعاون إلى توثيق أهم المعالم المعمارية التي تتكون منها الشبكة المعمارية لمدينة غات، وأيضا إلى ترميم أكبر قدر ممكن من مباني غات القديمة وإعادتها إلى أصولها حسب توصيات منظمة اليونيسكو.

13- كما أدي التعاون برفع مساحي كامل للمدينة في كل من غات ومرزق وذلك بهدف وضع مخطط عام لها سيكون عونا للباحثين والزائرين، إلى جانب كونه قاعدة رئيسة وأساسية تساعد في عمليات الترميم المستقبلية. كما أدي التعاون إلي ترميم أحد المباني ليكون مقرا للمتحف المحلي للمدينة، وترميم بعض المواقع القديمة في مدينة طرابلس.

الخاتمـــــة:

ومن خلال هذا العرض أوجزت لتحديات التي واجهت التراث الحضاري في ليبيا فتبين لنا منها ما هو سياسي، ومنها ما هو نزاعات مسلحة وفوضي إدارية عارمة، ومنها تجاذب في الاختصاصات، ومنها عوامل طبيعية وبيئية، وقلة وعي من السكان المحليين، وندرة في الأيدي العاملة المؤهلة. كل هذا يظعنا أمام تحدي نري الاستجابة له من الدولة والسلطات المحلية لا يرقي إلى المستوي المطلوب، وبالنظر إلى الرؤي المستقبلية، فإننا نري بشائر على الصعيد النظري في وضع الاستراتيجيات والتصورات والتفاهمات مع الجهات الدولية يجعلنا نبني فرضية مفادها: أن القادم أفضل على مستوي تحسين جودة الأداء بالنسبة للتراث الحضاري في ليبيا. وبالتالي الاستمرار في خلق شراكات مناظرة يوزع المهام ويجعل العمل العلمي يتجه نحو الاستفادة من الخبرات من أجل استقرار وتوطين المعرفة.

التوصيات:

*- توصية بتحديث قانون الشرطة السياحية وحماية الآثار قرار رقم (959) لسنة 2007م الصادر عن اللجنة الشعبية العامة، ليواكب كل جديد متطور في عالم قانون الجريمة والعقاب.

*- التوصية بتحديث قانون رقم (3) لسنة 2007م بشأن حماية الآثار والمتاحف والمدن القديمة والمباني التاريخية ولائحته التنفيذية، ليواكب كل ما طرأ على الساحة من نشاطات ثقافية وأثرية، وحضارية.

*- تأسيسا على معاهدة الصداقة المبرمة مع الحكومة الإيطالية عام 2008م، فإننا نؤكد على ضرورة إبرام اتفاقية خاصة بين ليبيا وإيطاليا في مجال الآثار وحماية الموروث الحضاري من شأنها تعزيز العمل الأثري وفق خطة منهجية محكمة.

*- التوصية بالتأكيد على إنشاء مدرسة تكوينية بالاتفاق مع مصلحة الآثار بطرابلس ومراقبة لآثار شحات هدفها: تدريس الآثار وأعمال المسح باستخدام التقنيات التطبيقية على أن يتم منح شهادات معتمدة للمتدربين والملتحقين بهذا البرنامج العلمي، وذلك لسد النقص السريع الحاصل في هذه التخصصات العلمية.

*- حث أعضاء مجلس النواب على سرعة التصديق على تحديث قانون الآثار وحماية الموروث الحضاري في ليبيا المعروض أمامهم.

*- حث وزارة الثقافة والتنمية المعرفية على ضرورة تفعيل العمل باستراتيجية الثقافة 2023 – 2033م.

*- الحث في توسيع المشاركات الدولية مع الجهات العلمية المناظرة لنقل وتبادل المعارف والخبرات.

هذا وبالله التوفيق.

المصادر والمراجع:

1- مجموعة من الباحثين: التراث في مرمى الخطر، منشورات منظمة اليونيسكو، والمركز الدولي لدراسة وحفظ وترميم الممتلكات الثقافية، اليكروم، 2017م.

2- خالد محمد الهدار: الأضرار التي لحقت بالآثار في ليبيا خلال الاحتلال الإيطالي والحرب العالمية الثانية، بحث منشور في مجلة

3- قانون الشرطة السياحية وحماية الآثار رقم (959) لسنة 2007م الصادر عن اللجنة الشعبية العامة ليبيا سابقاً.

4- قانون رقم (3) لسنة 2007م بشأن حماية الآثار والمتاحف والمدن القديمة والمباني التاريخية ولائحته التنفيذية، منشورات مصلحة الآثار، وجهاز إدارة المدن التاريخية.

5- فرانشيسكو: بحث بعنوان، فنادق طرابلس القديمة المميزة، ترجمة د. محمود التائب، نشر مجلة آثار العرب، ع 1 سبتمبر 1990م.

6- فيليب كنيريك: دليل المواقع الأثرية في ليبيا "إقليم المدن الثلاثة، إنتاج سيلفيوم بكس، مطبوعات جمعية الدراسات الليبية، مطبعة سيمباكت، تونس، 2015م.

7- تومسلان مارا سوفيج: المدن التأريخية سبل المحافظة عليها وإحيائها، ترجمة عرفان سعيد، بغداد، 1985م.

8- مائة وعشرة سنة من التعاون في مجال الآثار ما بين ليبيا وإيطاليا (1913-2023م)، سفارة إيطاليا في ليبيا- مصلحة الآثار في ليبيا، طرابلس، السرايا الحمراء، 21. 8. 2023م.

9- منشور رقم (5) لسنة 2013م، الصادر عن الحكومة الليبية المؤقتة بشأن التصرف والتعدي على العقارات المملوكة للدولة.

10- مقبلة شخصية مع الباحث في مراقبة آثار لبدة ورئيس جهاز إدارة المدن التاريخية الخمس، ورئيس قسم الترميم بالمعهد العالي للفنون، الأستاذ بلقاسم المضعف، تاريخ المقابلة: 10. 9. 2023م.

11- مقابلة شخصية مع الباحث د. محمد عمر بشينة، أستاذ التاريخ في كلية الآداب الجامعة الأسمرية والمهتم بشئون التراث، تاريخ المقابلة 10. 9. 2023م.

12- مقابلة شخصية مع الباحث د. عادل ساسي جالوته، كتبة ثوار طرابلس عام المكلفة بحماية مصلحة الآثار والسرايا الحمراء عام 2011م.